Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 2 – 2026
Pages 1349-1361

Internal Policy of the Umayyad Emirate of al-Andalus under ʿAbd al-Raḥmān II (206–238 AH / 822–852 CE): An Analytical Study of Administrative Measures and Social Change

Siham Abufaed Ali Rahoumah
Department of History, Faculty of Education/Gharyan, University of Gharyan, Libya
*Corresponding author: amina.aljafal@aju.edu.ly

السياسة الداخلية للدولة الأموية في الأندلس في عهد عبد الرحمن الأوسط (206–238هـ/822–852م): دراسة تحليلية للإصلاحات الإدارية والتحولات الاجتماعية

سهام ابوفائد علي رحومة
قسم التاريخ، كلية التربية/غريان، جامعة غريان، ليبيا

Received: 15-09-2026; Accepted: 21-10-2026; Published: 01-11-2026

Abstract:
This study examines the internal policy of ʿAbd al-Raḥmān II in the Emirate of Córdoba (206–238 AH/822–852 CE), asking how administrative and security measures related to conditions in Andalusian towns. It applies a historical-analytical approach to chronicles and biographical accounts, distinguishing princely orders from documented political outcomes and independently evidenced social effects. Reports concerning Toledo and Mérida show the limits of military campaigns in securing stable obedience and record direct consequences for some inhabitants. The order to make Murcia a seat of government in 210 AH indicates administrative reorganization but does not by itself prove lasting economic or social benefits. Naval raids in 229–230 AH connect coastal defence to urban security. Reports on Córdoba's congregational mosque attest to princely patronage of building activity, while biographical accounts illustrate differing relations between scholars and the emir. Narratives about Ziryāb illuminate courtly cultural life but do not establish the spread of attributed practices throughout society. The study concludes that the introduction of an administrative measure is not sufficient evidence of its success; its effects must be assessed against the locality and the limits of the surviving evidence.

Keywords: ʿAbd al-Raḥmān II; Internal policy; Administrative reforms; Social change.

الملخص
يتناول البحث السياسة الداخلية لعبد الرحمن الأوسط في إمارة قرطبة (206–238هـ/822–852م)، ويهدف إلى تحليل صلة تدابير الإدارة والأمن بأحوال المدن والجماعات الأندلسية. واعتمد المنهج التاريخي التحليلي بمقارنة أخبار الحوادث والتراجم، مع التمييز بين الأمر الأميري ونتيجته السياسية والأثر الاجتماعي الذي تدعمه شواهد مستقلة. وتُظهر أخبار طليطلة وماردة أن الحملات العسكرية لم تضمن طاعة مستقرة في جميع الأقاليم، وأن بعض النزاعات مسّت السكان مباشرة. ويدل اتخاذ مرسية مقرًا لعامل تدمير سنة 210هـ على إعادة تنظيم الحضور الإداري، من غير أن يثبت الخبر وحده نتائج اقتصادية أو اجتماعية ممتدة. كما تكشف الغارات البحرية في سنتي 229–230هـ اتصال الدفاع الساحلي بأمن المدن، وتشير أخبار جامع قرطبة إلى رعاية عمرانية أميرية، بينما تبرز تراجم العلماء صلات متفاوتة بالحكم. ولا تُجيز أخبار البلاط وزرياب تعميم أنماط ثقافية بعينها على المجتمع كله. ويخلص البحث إلى أن وقوع التدبير الإداري لا يكفي للحكم بنجاحه، وأن آثاره تختلف باختلاف المواضع وحدود الأدلة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية: عبد الرحمن الأوسط؛ السياسة الداخلية؛ الإصلاحات الإدارية؛ التحولات الاجتماعية.

المقدمة

لا يستقيم درس السياسة الداخلية للأمويين بالأندلس في القرن الثالث الهجري من غير الوقوف عند طبيعة الإمارة التي استقر مركزها في قرطبة منذ قيام حكم عبد الرحمن الداخل. فقد اجتمعت للإمارة مظاهر الاستقلال عن الخلافة العباسية، ولكنها بقيت في داخل الأندلس محكومة بتفاوت نفوذ السلطة بين العاصمة والثغور، وبما نشأ في المدن الكبرى من عصبيات ومصالح محلية متباينة. ولم تكن أوامر الأمير تكفي وحدها لإخضاع الأقاليم؛ إذ كان تنفيذها متوقفًا على الولاة والجند وأهل المكانة في كل مدينة. ومن ثمّ فإن وصف الدولة بالقوة أو الضعف يستلزم النظر إلى مجال تنفيذ الحكم لا إلى مكانة الأمير في أخبار المؤرخين وحدها.

تولى عبد الرحمن بن الحكم الإمارة بعد أبيه الحكم بن هشام سنة 206هـ، وهي سنة تقابل أجزاء من 821 و822م؛ ولهذا اختلفت العناوين الحديثة بين بدء الحكم في 821م و822م بحسب تاريخ الواقعة وطريقة الاختصار السنوي. وقد اختير في عنوان هذا البحث التأريخ الميلادي 822م على سبيل الاصطلاح المتداول في كثير من الكتابات، مع الاحتفاظ بسنة 206هـ بوصفها الأصل في تحديد البداية. أما سنة 238هـ فتنتهي بها ولاية الأمير ويفتح بعدها عهد ابنه محمد. والمراد بالدولة الأموية في هذا البحث إمارة قرطبة في الأندلس، لا الدولة الأموية التي حكمت المشرق قبل منتصف القرن الثاني الهجري.

اشتهر عبد الرحمن الأوسط في جانب من المدونات التاريخية بعنايته بالعمارة والعلم والأدب وتحسين أساليب الحكم. غير أن هذا الوجه لا يستوعب جميع أحوال عصره؛ فقد عرفت طليطلة وماردة وغيرهما من المواضع توترات ونزاعات، كما اقتضت حماية الثغور والسواحل تعبئة الرجال والنفقات. ولذلك فإن مساءلة السياسة الداخلية ينبغي أن تجمع بين خبر الإصلاح وخبر المعارضة، وبين ما قصدته السلطة وبين ما سمحت به الظروف من نتائج.

تنبع أهمية البحث من إعادة الجمع بين موضوعين اعتادت بعض الكتابات تناولهما منفصلين: وسائل الحكم الإداري، والآثار الاجتماعية الممكن استنباطها من أخبار المدن والسكان. وليس المقصود إسباغ وصف الإصلاح على كل تصرف أميري، بل تقويم دوافعه وحدوده في ضوء الروايات. والبحث تاريخي تفسيري قصير، فلا يدّعي الإحاطة بكل ما وقع في الأندلس خلال اثنين وثلاثين عامًا.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية في السؤال الآتي: إلى أي حد أسهمت التدابير الإدارية والسياسية التي اتخذها عبد الرحمن الأوسط في إعادة ترتيب شؤون إمارة قرطبة، وكيف انعكست تلك التدابير، على نحو يمكن الاستدلال عليه تاريخيًا، على أحوال الجماعات والمدن الأندلسية؟ ويتفرع من ذلك النظر في الميراث السياسي الذي تلقاه الأمير، وطبيعة عمل رجال الحكم، والوسائل المتبعة لمواجهة العصيان، وصلات البلاط بالعلماء وأهل المدن، والفارق بين قصد السلطة ونتيجة فعلها.

\أهداف الدراسة

يرمي البحث إلى بيان ظروف انتقال الإمارة سنة 206هـ، وإيضاح أهم إجراءات الإدارة والولاية والقضاء والشرطة والجباية، ثم تحليل سياسة الأمير تجاه الاضطرابات، ومناقشة الأخبار المتعلقة بالنشاط الحضري والثقافي ووجوه اتصالها بالحكم. وأما حدوده المكانية فتشمل قرطبة والحواضر والأقاليم التي كان للأمير فيها نفوذ أو منازعة، مع جعل الثغور مادة للفهم بقدر اتصالها بتدبير الشأن الداخلي. وحدوده الزمنية عهد الأمير نفسه؛ ويُستدعى ما سبق عصره أو تلاه بقدر ما يفسّر الحوادث.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من إيضاح الصلة بين تدبير السلطة الأموية لشؤون الإمارة وأحوال المدن والجماعات في عهد عبد الرحمن الأوسط، مع إبراز تفاوت نفوذ قرطبة بين العاصمة والأقاليم. وتظهر قيمتها العلمية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في الموازنة بين روايات الاضطرابات وأخبار الإدارة والعمران، والتمييز بين الإجراء الذي تثبته المصادر والآثار الاجتماعية التي تحتاج إلى قرائن مستقلة؛ بما يحد من التعميم في وصف تلك التدابير بالإصلاح.

منهج البحث

يقوم المنهج على جمع الأخبار من المصادر الأندلسية ومقارنتها بالدراسات الحديثة، ثم التفرقة بين الخبر المباشر والاستنتاج. فإخبار المؤرخ بتعيين صاحب منصب يثبت وقوع التعيين ضمن مدى موثوقية النص، ولكنه لا يثبت بذاته نجاح تدبير إداري أو انتفاع جميع السكان به. وكذلك لا تكفي أخبار مجالس الأدب لإثبات تغيرٍ عامّ في عادات المجتمع. ويستلزم الحكم الأوسع ضمّ ما يتعلق بالمدن والجباية والفقه والقضاء والحوادث إلى غيره من الشواهد.

تعتمد الدراسة في تتبّع أخبار الإمارة على ابن حيان وابن عذاري وابن القوطية، وتستعين بكتب التراجم للتعرف إلى القضاة والعلماء والوجوه الاجتماعية. أما المدونات المتأخرة، ومنها نفح الطيب، فتُستخدم للمقابلة والاستئناس، لا بوصفها شهادات معاصرة للوقائع. وتُميز القراءة بين أخبار الأحداث المحددة بسنواتها وبين الأحكام العامة التي تستلزم قرائن إضافية؛ كما يُقتصر في الإحالات الصفحية على ما ثبتت مطابقته بنسخة محددة من المصدر.

نقد الدراسات السابقة

تُعد رسالة فاطمة بنت محمد إبراهيم زاهر، المعنونة «عبد الرحمن الأوسط في الأندلس» (1400هـ)، من الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع البحث، إذ تناولت عهد الأمير من جوانبه السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية. ويُظهر فهرس الرسالة (ص5–6) تنوع محاورها، بينما يتناول الفصل الأول انتقال الحكم والتطورات السياسية والإدارية، ويخصص قسمًا لشخصيات أسهمت في تنظيم إمارة قرطبة، ومنهم يحيى بن يحيى الليثي وزرياب. كما خصصت الباحثة الفصل الثاني للفتن والثورات الداخلية، بما فيها اضطرابات مرسية وطليطلة وماردة. وتتفق الدراسة الحالية معها في الفترة التاريخية وبعض الموضوعات، لكنها تركز بصورة أدق على العلاقة بين القرارات الإدارية ونتائجها السياسية والاجتماعية، وعلى تفاوت آثارها بين المدن والأقاليم. وبذلك تتحدد الإضافة العلمية المقترحة في منهج المقارنة بين التدبير الأميري وأثره التاريخي، لا في الادعاء بأن هذه الموضوعات لم تُدرس سابقًا. (زاهر، عبد الرحمن الأوسط في الأندلس، 1400هـ، ص 100–105).

درست رسالة علي بن حميد بن حمدون الوهيبي «حضارة الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط» (2009) جوانب الحكم والحياة الحضارية في الفترة نفسها، وتشمل موضوعاتها التنظيم الإداري والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمران. وتتقاطع هذه المحاور مع مباحث البحث الحالي، غير أن زاوية التحليل هنا تتجه إلى اختبار الصلة بين الإجراء الإداري وما تثبته الأخبار من أثر اجتماعي، دون افتراض علاقة سببية لمجرد اقتران الحدثين. ولا يُستخلص من هذا الاختلاف في زاوية الدراسة حكمٌ بالتفوق على نتائج الرسالة أو باستيعاب ما انتهت إليه.

تبحث رسالة أمجد عمر حامد عبد الرحمن «رجال البلاط في عهد الأمير عبد الرحمن الثاني الأوسط وأثرهم في الدولة» (2011) رجال الحكم وأدوارهم في الإمارة. ويلتقي موضوعها مع ما يتناوله البحث من الوزارة والحجابة والكتّاب، بينما تتجه المعالجة الحالية إلى وصل أدوار هؤلاء الرجال بتدبير الولايات والمدن، والنظر في حدود انتقال القرار من البلاط إلى الأقاليم. ويظل هذا الاختلاف متعلقًا بمسألة البحث ومنظور التحليل، لا بحكم تفصيلي على نتائج الدراسة الأخرى.

تناول بحث هدية محمد حميد «المظاهر الحضارية في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط» (2011) جوانب التنظيم الإداري والشرطة والبحرية والحركة العلمية، كما يبين ملخصه المنشور. ويكشف تقاطع هذه المحاور أن وصف النشاط الإداري والحضاري وحده لا يثبت جدة الموضوع؛ ولذلك يركز البحث الحالي على صلة التدابير بمشكلات تثبيت سلطة قرطبة، وعلى تفاوت مواقف المدن منها، مع التمييز بين الوقائع التي تنقلها المصادر والآثار الاجتماعية التي يستنتجها الباحث في حدود الشواهد.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتضح من تحليل الدراسات السابقة أن السياسة الداخلية في عهد عبد الرحمن الأوسط قد دُرست من زوايا متعددة شملت التنظيم الإداري ورجال البلاط والحياة الحضارية والأوضاع الاجتماعية، إلا أن تباين أهداف تلك الدراسات ومجالات اهتمامها يتيح إعادة النظر في العلاقة بين التدبير الإداري ونتائجه السياسية والاجتماعية. وانطلاقًا من ذلك، يتجه البحث الحالي إلى تحليل ثلاثة مستويات مترابطة: الإجراءات التي اتخذتها السلطة الأميرية، والنتائج السياسية التي ترتبت عليها وفق الروايات المتاحة، والآثار الاجتماعية التي يمكن الاستدلال عليها من شواهد مستقلة. ويُطبَّق هذا التحليل على عدد من الحواضر الأندلسية، ولا سيما قرطبة وطليطلة وماردة ومرسية، بهدف الكشف عن تفاوت نتائج السياسة الداخلية تبعًا لاختلاف الظروف المحلية. وتتمثل الإضافة العلمية في هذه المقاربة التحليلية المقارنة، دون الادعاء بأنها لم تُتناول سابقًا إلا بعد استكمال مراجعة الدراسات ذات الصلة.

المبحث الأول: ميراث الحكم والأحوال الداخلية

المطلب الأول: الإمارة عند انتقال السلطة

انتقلت إمارة قرطبة إلى عبد الرحمن الأوسط سنة 206هـ/822م، عقب وفاة أبيه الحكم بن هشام، الذي شهد عهده اضطرابات داخلية تركت آثارًا سياسية واجتماعية في العاصمة، وكان من أبرزها ثورة الربض سنة 202هـ/818م. وقد واجه الحكم تلك الثورة بإجراءات عسكرية صارمة، أعقبها خروج جماعات من سكان الربض من قرطبة، مما يعكس حدة التوتر الذي شهدته العلاقة بين السلطة وبعض فئات المجتمع. وعلى الرغم من تمكن الحكم من المحافظة على سلطة الأسرة الأموية وتعزيز نفوذها في العاصمة، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى زوال مظاهر المعارضة في مختلف أقاليم الإمارة. ومن ثم تسلّم عبد الرحمن الأوسط حكمًا يتمتع باستقرار نسبي في مركزه، لكنه ظل يواجه تفاوتًا في الولاءات والمصالح المحلية، الأمر الذي جعل تثبيت سلطة قرطبة وتنظيم علاقتها بالأقاليم من أبرز قضايا سياسته الداخلية. (ابن عذاري، البيان المغرب، 1983م، ج2، ص80–81).

شكّلت الأسر المحلية ذات النفوذ السياسي والعسكري عنصرًا مؤثرًا في إدارة الثغور الأندلسية خلال عهد الإمارة الأموية، إذ ارتبطت علاقتها بقرطبة بتداخل الولاءات السياسية والمصالح الإقليمية والروابط الأسرية. وتبرز أسرة بني قسي في الثغر الأعلى مثالًا على ذلك؛ فقد أسهمت في إدارة مناطق من وادي إبرة، وارتبط نفوذها بعلاقات متفاوتة مع السلطة الأموية والقوى المجاورة. وتوضح دراسة خوليا بافون بينيتو أن تفسير مواقف هذه الأسر لا ينبغي أن يقتصر على انتمائها العرقي أو الديني، بل يتطلب مراعاة مكانتها الاجتماعية والروابط السياسية والأسرية التي أثرت في سلوكها. ومن ثم فإن تفاوت الطاعة والمعارضة في الثغور يعكس طبيعة العلاقة المتغيرة بين سلطة قرطبة والقوى المحلية، دون افتراض أن موقف أسرة واحدة يمثل جميع الأقاليم الأندلسية. (Pavón Benito, 2006, pp. 192–193).

شكّلت الثغور الأندلسية مجالًا مهمًا لتفاعل السلطة الأموية في قرطبة مع الأسر المحلية والقوى العسكرية التي تمتعت بنفوذ متفاوت في المناطق الحدودية. وقد برزت في الثغر الأعلى أسر ذات مكانة سياسية وعسكرية، من أبرزها بنو قسي وبنو عمروس، وأسهمت مصالح هذه الأسر وصلاتها بالقوى المجاورة في تحديد طبيعة علاقتها بالسلطة المركزية. ولم يكن اعتراف بعض الزعامات المحلية بسلطة الأمير يعني بالضرورة خضوعها الكامل لقرطبة؛ إذ احتفظت بعض القوى بقدر من الاستقلال في إدارة شؤونها ومناطق نفوذها. ويكشف ذلك أن السياسة الداخلية للأمير عبد الرحمن الأوسط قامت على التعامل مع واقع إقليمي معقد، تتداخل فيه اعتبارات الولاء والمصالح المحلية والقدرة العسكرية، مما جعل تثبيت سلطة الإمارة في الثغور عملية تتأثر بتوازن القوى والظروف السياسية في كل إقليم. (Kennedy, Muslim Spain and Portugal, 1996, pp. 58–59).

أسهمت الوراثة في انتقال السلطة داخل الأسرة الأموية في استقرار صورة الإمارة من جهة الشرعية الأسرية، لكنها لم تحل مشكلة توزيع النفوذ في البلاد. وكان الأمير مضطرًا إلى الاعتماد على رجال البلاط والولاة وقادة الجند مع مراقبتهم، لأن اتساع استقلال صاحب الولاية قد يتحول من وسيلة لحفظ الثغر إلى عامل منازعة للمركز. وفي هذا التوتر الدائم بين التفويض والرقابة تتحدد إحدى مشكلات الإدارة في عصر عبد الرحمن الأوسط.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يمكن، بناء على ذلك، تفسير سياسة الأمير المبكرة بوصفها سعيًا إلى إظهار دوام الحكم بعد انتقاله، وليس مجرد رغبة في الاستحداث. فالجديد في الحكم قد يكون إصلاحًا في إجراء معين، بينما يكون الغرض العام محافظًا: تثبيت طاعة المدن وضمان موارد الجند والخزانة. وهذا التمييز بين الأداة والغاية يساعد على تجنب المبالغة في وصف كل إجراء بأنه تحول جذري في طبيعة الدولة.

المطلب الثاني: الاضطرابات ومحدودية نفوذ قرطبة

شهدت طليطلة خلال عهد عبد الرحمن الأوسط اضطرابات متكررة كشفت عن صعوبة إخضاع بعض المراكز المحلية للسلطة الأميرية إخضاعًا مستقرًا. ويورد ابن عذاري بداية حركة هاشم الضراب سنة 214هـ (ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص83)، ثم مقتله سنة 216هـ، كما يذكر حصار المدينة سنة 219هـ وحملة عسكرية أخرى سنة 220هـ. وتختلف الأخبار المتعلقة بفتح طليطلة بين سنتي 221 و222هـ، مع تباين الروايات في تحديد القائد المنسوب إليه الفتح. وتدل هذه الأخبار على أن التدخل العسكري لم يكن حدثًا منفردًا، بل سلسلة من المحاولات الرامية إلى تثبيت نفوذ قرطبة. غير أن تكرار الحملات لا يثبت بذاته استمرار الطاعة بعد انتهائها؛ ولذلك ينبغي التمييز بين الانتصار العسكري وإعادة بسط السلطة والاستقرار السياسي الفعلي. (ابن عذاري، *البيان المغرب*، ج2، حوادث 214 و216 و219–222هـ).

إن تكرار توجيه الحملات إلى المدينة الواحدة يدل على أن القوة العسكرية ليست مساوية بالضرورة لاستقرار الطاعة. فقد يتحقق نصر عسكري ولا تنتهي أسباب الاعتراض، لأن ما يحركه يرتبط بسلطة الوجوه المحلية أو بالمغانم والأموال أو بذكريات الصراع السابق. ومن ثمّ تكون سياسة الأمير مزيجًا من القهر والتعيين والتفاوض بحسب الموضع والظرف، لا أسلوبًا واحدًا ثابتًا في جميع الأقاليم.

تقدم ماردة مثالًا واضحًا على صعوبة تثبيت سلطة قرطبة في بعض الأقاليم الأندلسية خلال عهد عبد الرحمن الأوسط؛ فقد أورد ابن عذاري خبر حصار المدينة سنة 217هـ، وما ترتب عليه من فرار عدد كبير من سكانها وسقوط قتلى أثناء المواجهات. كما ذكر في حوادث سنة 220هـ خروج الأمير عبد الرحمن إلى كور الغرب ومحاصرته سليمان بن مرتين، الذي كان قد تمكن من إبعاد يحيى الماردي عن ماردة، ثم اضطر إلى الفرار من الحصن، وانتهت حياته إثر سقوطه عن فرسه. وتكشف هذه الأحداث عن استمرار الاضطرابات المحلية وتداخل الإجراءات العسكرية مع محاولات إعادة إخضاع المدن للسلطة الأميرية. غير أن تتابع الحصار والمواجهة لا يكفي وحده لتحديد مدى استقرار الأوضاع بعد انتهاء العمليات العسكرية أو تقدير آثارها الاجتماعية والاقتصادية الممتدة؛ ولذلك ينبغي التمييز بين استعادة السيطرة العسكرية وتحقيق الاستقرار الإداري الفعلي. (ابن عذاري، البيان المغرب، 1983م، ج2، حوادث 217 و220هـ, ص 255).

ارتبطت سياسة عبد الرحمن الأوسط في تنظيم الأقاليم بإعادة ترتيب المراكز الإدارية وتعزيز سلطة الإمارة في المناطق التي شهدت اضطرابات محلية. ففي سنة 210هـ، أمر الأمير باتخاذ مرسية مقرًا لعامل إقليم تدمير، في سياق معالجة النزاعات التي شهدتها المنطقة بين القوى المحلية. ويعكس هذا القرار اهتمام السلطة المركزية باختيار موقع إداري يساعد على إدارة الإقليم ومتابعة شؤونه، ويُظهر أن تثبيت النفوذ الأميري لم يعتمد على الحملات العسكرية وحدها، بل شمل إجراءات تنظيمية تتعلق بمقار الولاة والعمال. غير أن اتخاذ مرسية مركزًا إداريًا لا يثبت بمفرده اكتمال عمران المدينة في السنة نفسها أو حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية شاملة؛ إذ يتطلب الحكم على هذه النتائج أدلة تاريخية إضافية. (ابن عذاري، البيان المغرب، 1983م، ج2، ص82).

المطلب الثالث: بين السلم الداخلي والقدرة العسكرية

تحتاج عبارة الاستقرار التي تُلحق بعهد عبد الرحمن الأوسط إلى قدر من التفصيل. فبالمقارنة مع أحداث الربض في عهد أبيه يمكن وصف بعض أحوال العاصمة بالهدوء النسبي، ولكن هذا لا يقتضي خلو أطراف الإمارة من المواجهات. وما يظهر من هدوء في قرطبة قد يكون ثمرة إحكام رقابة السلطة على المركز وتوجيه قواتها إلى الثغور والمدن المتمردة. وعلى ذلك يجب الحكم على الأمن من خلال الموضع والمدة، لا من خلال وصف عام للعهد كله.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تداخلت حماية الثغور مع الشأن الداخلي تداخلًا شديدًا. فالجنود الذين يحمون الحدود يحتاجون إلى تمويل وقيادة، وإلى اتصال بولاة الأقاليم وبالخزانة. وكل توسع في الإنفاق العسكري يقتضي موارد أو إعادة ترتيب لها، وقد ينعكس ذلك على الخراج والأسواق وأصحاب الأرض. لكن النصوص المتاحة في هذا البحث لا تكفي لتحديد مقدار ذلك الانعكاس أو توزيعه على طبقات السكان؛ ولذلك يقتصر الحكم على وجود الصلة الإدارية المحتملة دون إيراد أرقام للمال أو الجند غير موثقة.

وينبغي التمييز بين الخطر الذي يهدد حدود الإمارة والخطر الذي يهدد تماسكها من الداخل، مع إدراك امتزاجهما في الواقع التاريخي. فقد يستفيد صاحب العصيان المحلي من قوة خارجية، وقد تدفع الغارة القادمة من البحر إلى تغيير ترتيبات الحراسة في المدن والمرافئ. وهكذا تتجاوز تدابير الأمن ملاحقة المتمردين؛ لتشمل حماية الطرق والحصون، والتواصل بين الجهات، وتوفير وسائل الدفاع.

لم تكن قرطبة قادرة على إنجاز هذا كله بالجنود وحدهم. فلا بد من الكتّاب والعمّال والقضاة وأصحاب الخبرة المحلية ومن يضمنون جمع الأموال ونقل الأخبار. وهذا يقود إلى المبحث الثاني، حيث تُدرس الإدارة بوصفها عملًا متشابكًا يتطلب التعاون والمراقبة في آن واحد، وليس لائحة مجردة من الألقاب والمناصب.

المطلب الرابع: إدارة المدن بين القرار الأميري والاستجابة المحلية

تفاوتت وسائل متابعة المدن تبعًا لموقعها من قرطبة وطبيعة القوى المحلية فيها. ففي مرسية تقرر نقل مقر عامل تدمير سنة 210هـ في سياق إعادة تنظيم السلطة، بينما شهدت طليطلة حملات متكررة واختلافًا في روايات إخضاعها خلال السنوات 219–222هـ. وتسمح المقارنة بتمييز مسار يقوم على نقل مركز الإدارة من مسار يعتمد على الحصار والحملات، من غير افتراض أن أيًّا منهما أنتج طاعة دائمة بمجرد تنفيذه. (ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، حوادث 210 و219–222هـ).

وفي ماردة يذكر المؤرخون حصارًا وما صاحبه من خروج بعض الأهالي، الأمر الذي يبين أن أعمال السيطرة العسكرية قد تمس سكان المدينة مباشرة. إلا أن الخبر لا يحدد حجم آثارها المستمرة أو توزيعها بين الفئات الاجتماعية؛ ولذلك لا يصح الانتقال من وصف الحصار إلى تقرير تغير اقتصادي أو اجتماعي عام. ويقتضي الحكم على نتيجة سياسة محلية قراءة خبر الإجراء مع الأخبار اللاحقة له، والتمييز بين طاعة مؤقتة وإدارة مستقرة. (ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، حوادث 217 و220هـ).

وتفيد هذه الوقائع في تفسير السياسة الداخلية من زاوية علاقة المركز بالأطراف: فلم يكن تعيين العمال أو تسيير الجند غاية مستقلة، بل وسيلة لحماية السلطة وضبط الاتصال بالأقاليم. وكانت فاعلية تلك الوسائل رهينة بالظروف المحلية وباستجابة السكان والقوى المؤثرة؛ ومن ثم تتضح حدود وصف التدبير بالإصلاح قبل ثبوت أثره. ويكمل هذا المطلب تحليل السلم الداخلي والقدرة العسكرية، ويمهد لبحث أدوات الإدارة في المبحث الثاني دون إعادة سرد الأحداث السابقة.

المبحث الثاني: تدابير الحكم والإدارة

المطلب الأول: الأمير ورجال البلاط

يظهر في أخبار عبد الرحمن الأوسط ازدياد شأن البلاط القرطبي وتنوع أصحاب الخدمة فيه. والمهم في هذا الموضع ألا يُفهم البلاط على أنه مكان للزينة والاحتفال فحسب؛ فقد كان أيضًا موضع وصول الوفود والعرائض والأخبار، ومكان اتخاذ القرار وتوزيع الحظوة. وكان تقرب الكاتب أو الوزير أو صاحب الشرطة من الأمير يمنحه قدرة متفاوتة على التأثير، كما يجعل مكانته عرضة للتغير بتغير ثقة الحاكم به. (عبد الرحمن، رجال البلاط، 2011 ص 78)

شهد عهد عبد الرحمن الأوسط تطورًا في تنظيم الوزارة وتوزيع المسؤوليات بين رجال الحكم، بما يعكس اهتمام السلطة الأميرية بإدارة شؤون الدولة وتنسيق أعمال مؤسساتها. وتذكر هدية محمد حميد أن الأمير اهتم بمنصب الوزارة، وأن ابن عذاري أورد خبر تسعة وزراء أُنيطت بهم مهام مختلفة، وجُمِعوا في دار خاصة عُرفت باسم «بيت الوزارة»، مع تنظيم اتصالهم بالأمير ومتابعة شؤون الحكم. وتوضح الدراسة أن عددًا من رجال الدولة جمعوا بين الوزارة والحجابة والقيادة والكتابة، الأمر الذي يكشف عن تداخل الوظائف الإدارية والسياسية في نظام الإمارة. غير أن تعدد المناصب لا يثبت وحده وجود جهاز إداري موحد بصورته المعروفة في العصور اللاحقة؛ إذ ينبغي دراسة اختصاصات كل منصب في سياقه التاريخي،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والتمييز بين التنظيم الذي تثبته الروايات وفاعليته العملية في إدارة الدولة. (حميد، المظاهر الحضارية في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، 2011م، ص421–422).

شهدت الإمارة الأموية في الأندلس خلال عهد عبد الرحمن الأوسط تطورات إدارية ومالية ارتبطت بمحاولات تعزيز سلطة قرطبة وتوسيع نفوذها في الأقاليم. ويشير جيسون بوسيك إلى اتجاه السلطة الأموية خلال القرن الثالث الهجري نحو الإصلاح الإداري والمالي، بالتزامن مع تنامي مظاهر التأثير الثقافي المشرقي، غير أن هذه التطورات لم تمنع استمرار المعارضة في بعض المدن، ولا سيما طليطلة وماردة. وتوضح هذه المعطيات أن تطور التنظيم الإداري لم يكن عملية منفصلة عن الظروف السياسية والاجتماعية، بل ارتبط بقدرة السلطة المركزية على تنفيذ قراراتها والتعامل مع القوى المحلية. ومن ثم فإن دراسة وظائف البلاط والولاة في عهد عبد الرحمن الأوسط تقتضي التمييز بين اتجاهات الإصلاح العامة والممارسات الإدارية المحددة، التي يستلزم تقييم نتائجها الاستناد إلى شواهد تاريخية مستقلة. (Busic, 2019, p. 19).

تكشف مكانة رجال البلاط عن إشكالية في الحكم الأميري، هي تحقيق التوازن بين تفويض المسؤوليات ومنع استقلال أصحابها. كان تعيين المقربين واستبدال بعضهم وسيلة للمراقبة وضبط النفوذ، كما كان في الوقت نفسه سببًا للمنافسة بين أهل الخدمة. ولا يصح الاحتجاج بقرب شخص من الأمير دليلًا على نفاذ رأيه في جميع المسائل؛ فالوقائع المخصوصة وحدها تبين نصيبه من القرار.

وهنا تتضح أهمية عدم الفصل التام بين تاريخ الرجال وتاريخ الإجراءات. فالروايات التي تذكر اسم الوزير أو الحاجب تفيد في تحديد قنوات تنفيذ الحكم، لكنها تحتاج إلى وصلها بما جرى في المدن والولايات لتبيان أثرها. ومن ثم يستفيد البحث من الدراسات السابقة حول رجال البلاط، لكنه يجعل موقعهم من السياسة الداخلية محور النظر بدل الاقتصار على تراجمهم.

المطلب الثاني: الولاة والكتّاب والاتصال بالأقاليم

شكّل تعيين الولاة إحدى الوسائل الأساسية التي اعتمد عليها عبد الرحمن الأوسط في إدارة الأقاليم وتثبيت سلطة قرطبة خارج العاصمة، وقد ارتبطت فاعلية هذه السياسة بطبيعة القوى المحلية وصلات العمال بالسلطة المركزية. ويورد ابن الأبار في كتابه الحلة السيراء خبر عبد الرؤوف بن عبد السلام، الذي تولّى طليطلة وما والاها للأمير عبد الرحمن بن الحكم مدة سبعة أعوام، ثم تولّى أعمالًا في عدد من الكور الأندلسية، قبل أن يستوزره الأمير في أواخر عهده، ويستمر في الوزارة خلال حكم محمد بن عبد الرحمن. وتكشف هذه الواقعة عن انتقال بعض رجال الحكم بين إدارة الأقاليم والوظائف المركزية، بما يعكس تداخل المسؤوليات الإدارية والسياسية وأهمية ثقة الأمير في اختيار رجاله. غير أن هذا الانتقال الوظيفي لا يثبت وحده نجاح الإدارة المحلية؛ إذ يظل تقويم نتائجها مرتبطًا بأحوال الأقاليم واستجابة القوى المؤثرة فيها. (ابن الأبار، الحلة السيراء، 1963م، ج1، ص241).

وتحمل كثرة تبديل الولاة دلالتين مختلفتين لا ينبغي الخلط بينهما. فقد تكون علامة يقظة ورقابة من الأمير على أعمال عماله، وقد تكشف عجزًا عن إيجاد تسوية مستمرة في الإقليم. ويُرجح أحد التفسيرين بحسب طبيعة الحدث وما يرد في الروايات من أسباب التغيير ونتائجه. وكذلك فإن بقاء الوالي طويلًا قد يدل على كفاءته أو على استقلاله الفعلي، ولا يكفي طول المدة بذاته للحكم.

أسهم الكتّاب والرسل في نقل أوامر المركز وتلقي الأخبار وجمع المعطيات المالية والإدارية التي تتوقف عليها القرارات. ولا يصح إضفاء طابع التنظيم المكتبي الحديث على هذه الأعمال؛ فالكتابة والإشراف على الأموال والتواصل الرسمي كانت ممارسات تتشكل بحسب حجم الدولة وما يتوافر لأهلها من خبرة. والأقرب إلى الدقة وصف وظائف معروفة في سياقها، لا افتراض وجود جهاز موحد مفصل لم تثبته المصادر.

إن العلاقة بين الحاكم وولاته تكشف جانبًا من السياسة الاجتماعية كذلك. فالوالي الذي يتشدد في تحصيل الأموال أو يفضل جماعة على أخرى قد يولد رد فعل أوسع من مشكلة إدارية ضيقة. وبالمقابل يمكن لإصلاح خصومة محلية أو رد مظلمة أن يعيد الثقة بالحكم. وتبقى هذه إمكانات تفسيرية ينبغي امتحانها في أخبار كل مدينة، لا أحكامًا عامة معلومة مسبقًا.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطلب الثالث: القضاء والشرطة والجباية

ارتبط القضاء في الإمارة الأموية بالأندلس بالحياة العلمية والفقهية، ولا سيما مع تنامي حضور المذهب المالكي في المجتمع الأندلسي. ولم تقتصر مكانة القاضي على وظيفته القضائية، بل اتصلت أيضًا بتكوينه العلمي وصلاته بالفقهاء والمحدثين، مما منح القضاء أبعادًا دينية واجتماعية إلى جانب دوره الإداري. ويورد الحميدي في كتابه جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ترجمة أحمد بن الوليد الباهلي، قاضي طليطلة، ويذكر سماعه من عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى، ورحلته العلمية التي سمع خلالها من سحنون بن سعيد. ويُبرز هذا الخبر الصلة بين التحصيل العلمي وتولي الوظائف القضائية في الأندلس. غير أن المكانة العلمية للقاضي لا تكفي وحدها لإثبات مدى استقلاله في ممارسة اختصاصاته أو تأثيره في القرارات الأميرية، إذ يتطلب ذلك شواهد تتعلق بظروف تعيينه وعلاقته بالسلطة. ومن ثم فإن تحليل النظام القضائي يقتضي الجمع بين أخبار التراجم والوقائع السياسية والإدارية، مع التمييز بين الوظيفة القضائية والنفوذ السياسي. (الحميدي، 2008، ص 210، ترجمة رقم 254).

شهد نظام الشرطة في عهد عبد الرحمن الأوسط تطورًا في تنظيم الاختصاصات الأمنية والإدارية، إذ تميزت الشرطة العليا عن الشرطة الوسطى والصغرى بحسب طبيعة المهام والفئات التي تتولى النظر في قضاياها. وتشير دراسة هدية محمد حميد إلى أن الشرطة العليا كانت تختص بشؤون كبار رجال الدولة وأصحاب المكانة، بينما تولت الشرطة الصغرى النظر في قضايا العامة. كما ارتبطت بعض مناصب الشرطة بمسارات وظيفية قد تقود أصحابها إلى الوزارة أو الحجابة، وهو ما يعكس الصلة بين التنظيم الأمني ومؤسسات الحكم الأميري. وتبرز هذه التطورات تعدد مستويات المسؤولية الأمنية في قرطبة، دون أن يكون وجودها وحده دليلًا على تحقق الاستقرار في جميع أقاليم الإمارة. (حميد، المظاهر الحضارية في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، 2011م، ص428–429).

وتعد الجباية أساسًا لا غنى عنه لدوام الحكم والإنفاق على الجند والعمارة وأعمال البلاط. ويتصل هذا الجانب مباشرة بأحوال المجتمع، لأن الأموال لا تُجمع من فراغ، بل من نشاط زراعي وتجاري وحيازات مختلفة. ومع ذلك فإن الجزم باتجاه الأعباء المالية زيادةً أو نقصًا في أيام عبد الرحمن الأوسط لا يمكن استخلاصه من أخبار تشييد المباني أو إرسال الحملات وحدها. ويحتاج إلى نصوص صريحة في أنواع الجبايات ومقاديرها وأعمال العمال وما نشأ عنها من اعتراض.

ومن ثم تبدو الإدارة من خلال القضاء والشرطة والمال أقرب إلى مجال تفاوض مستمر بين الحكم والسكان منه إلى إجراء فني مج رد. فإذا أصلحت السلطة جانبًا من الأمن أمكن أن ينعكس ذلك على السوق والحركة، ولكن إذا اقترنت الحراسة بقسوة غير منضبطة فقد تحدث أثرًا معاكسًا. وتحليل السياسة الداخلية يستلزم إبقاء هذين الاحتمالين مفتوحين إلى حين فحص الحادثة المحددة.

المطلب الرابع: الحصون والبحرية وإعادة ترتيب وسائل الدفاع

شهد عهد عبد الرحمن الأوسط غارات بحرية شنّها النورمان، الذين أطلقت عليهم المصادر العربية اسم «المجوس»، على سواحل الأندلس سنة 844م(Rahoumah, 2026) . ويذكر ابن عذاري أن عامل أشبونة، وهب الله بن حزم، أبلغ الأمير في سنة 229هـ بوصول مراكب المجوس إلى الساحل، مما دفعه إلى تنبيه عمال المناطق الساحلية لاتخاذ الاحتياطات الدفاعية. ثم يورد المؤرخ دخول المجوس مدينة إشبيلية سنة 230هـ، وما ترتب عليه من أعمال قتل وأسر واضطراب أمني، قبل أن تتدخل القوات الأميرية بقيادة عدد من رجال الدولة لمواجهتهم. ويكشف تسلسل هذه الأحداث عن ارتباط الدفاع البحري بالإدارة الداخلية، ولا سيما تعبئة الجند والتنسيق بين العاصمة والولايات الساحلية وحماية المدن والمرافئ. ومن ثم فإن الغارات البحرية لم تكن مجرد مواجهة عسكرية خارجية، بل مثّلت تحديًا مباشرًا لقدرة السلطة الأموية على تنظيم الأمن والاستجابة للأخطار التي تهدد السكان. (ابن عذاري، البيان المغرب، 1983م، ج2، ص101–103).

أسهمت الأخطار البحرية التي تعرضت لها الأندلس في عهد عبد الرحمن الأوسط في تعزيز اهتمام السلطة الأميرية بتنظيم الدفاع الساحلي وتطوير وسائل الحماية البحرية. وتوضح دراسة هدية محمد حميد أن هذا الاهتمام شمل إقامة المحارس والمراقب على السواحل الغربية، وتجهيزها بالمقاتلين، وإنشاء دار لصناعة السفن في إشبيلية وتزويدها بالمعدات اللازمة. كما ارتبط تنظيم القوة البحرية بتعبئة البحريين وتوفير وسائل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدفاع، مما يعكس تداخل الإجراءات العسكرية مع التنظيم الإداري والإنفاق على الأمن. وتكشف هذه التدابير عن سعي السلطة إلى تعزيز قدرتها على مواجهة الأخطار القادمة من البحر وحماية المراكز الساحلية، دون أن تكفي الروايات المتاحة لتحديد حجم أثرها الاقتصادي أو الاجتماعي على جميع السكان. (حميد، المظاهر الحضارية في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، 2011م، ص432).

وهنا يظهر أحد أشكال التلازم بين الإدارة والعمران. فقد يكون بناء المحرس أو الحصن إجراءً أمنيًا في المقام الأول، لكنه يحفز انتقال أشخاص إلى موضع أو انتظام حركة في طريق. وليس كل تغير عمراني دليل رخاء؛ فقد يُنشأ الحصن بسبب الخوف، وقد ينتقل الناس تجنبًا للحرب. ومن ثم ينبغي رد كل أثر إلى ظروفه، وعدم تحويل كثرة المنشآت في الروايات إلى حكم شامل بتحسن حياة جميع السكان.

تكشف وقائع الغارات أن السياسة الداخلية لم تكن مستقلة عن أحوال البحر والثغور. فقرار الأمير في شأن التحصين يقتضي إعادة توجيه الجهد البشري والمالي، وهو من صميم الإدارة الاجتماعية والمالية أيضًا. وعلى هذا الأساس يصل البحث بين هذا المطلب وما يليه من دراسة أحوال المدن والناس، دون أن يجعل الدفاع البحري موضوعًا منفصلًا عن الإشكالية الأصلية.

المبحث الثالث: السياسة الداخلية والمجتمع

المطلب الأول: قرطبة ومظاهر الحياة الحضرية

برزت قرطبة في عهد عبد الرحمن الأوسط مركزًا للحكم والعلم والأدب والإنفاق الأميري. وتشير المصادر والدراسات إلى أعمال عمرانية وإلى اتساع حضور البلاط في الحياة العامة. غير أن المدينة لم تكن صورة واحدة؛ ففيها الأمير ورجاله، والفقهاء والتجار والصناع، وفئات تختلف مواردها وعلاقتها بالسلطة. لذلك فإن الحكم على ما شهدته الحاضرة من عمران لا بد أن يميز بين عناية الأمير بمباني الحكم والعبادة وبين التبدلات التي يمكن إثباتها في معاش الناس.

تُعد توسعة جامع قرطبة من أبرز الشواهد العمرانية على اهتمام عبد الرحمن الأوسط بالمؤسسات الدينية والحضرية في عاصمة الإمارة الأموية. فقد أورد ابن عذاري ضمن حوادث سنة 218هـ خبر الزيادة في المسجد الجامع بقرطبة، وهو ما يثبت أن أعمال التوسعة كانت قائمة خلال تلك السنة. وتعكس هذه الأعمال عناية السلطة الأميرية بتطوير المنشآت الدينية وتعزيز مكانة العاصمة، غير أن الخبر لا يحدد وحده تاريخ اكتمال المشروع أو جميع تفاصيله المعمارية. كما أن توسعة المسجد، على أهميتها، لا تكفي لإثبات زيادة السكان أو حدوث تحول اجتماعي شامل؛ ولذلك ينبغي التمييز بين الواقعة العمرانية المثبتة والآثار الاجتماعية التي تحتاج إلى شواهد إضافية. (ابن عذاري، البيان المغرب، 1983م، ج2، حوادث سنة 218هـ, ص 27).

وفي جانب الأسواق وأهل الحرف، يُحتمل أن يكون اتساع الحاضرة قد زاد الطلب على الغذاء واللباس والبناء والخدمات، لكن ذلك يظل تفسيرًا عامًّا ما لم توجد شواهد محلية تشير إلى أسعار أو مهن أو حركة تبادل في الفترة المعنية. ومما يحفظ للبحث صرامته أن يصرح بحدود ما يمكن للخبر التاريخي إثباته، فلا ينقل وصفًا لحياة قصور قرطبة إلى المجتمع الأندلسي كله.

يُبيّن التمييز بين المدينة والإمارة كذلك أن توسع الحياة الحضرية في قرطبة قد يجري بالتزامن مع اضطراب مدينة أخرى. وليس في ذلك تناقض؛ فالنفوذ السياسي والموارد لا تتوزع بالتساوي. ومن هنا تُقرأ أخبار عمران قرطبة إلى جانب أخبار طليطلة وماردة، ويُبحث ما قد يكون لتعزيز مركز العاصمة من أعباء إدارية ومالية، دون الجزم بمقاديرها في غياب الشواهد.

المطلب الثاني: العلماء والفقهاء وصلاتهم بالحكم

كان للعلماء والفقهاء دور بارز في الحياة الدينية والاجتماعية بالأندلس خلال عهد عبد الرحمن الأوسط، ولم تقتصر مكانتهم على التحصيل العلمي والفتيا، بل امتدت صلة بعضهم إلى تقديم المشورة للسلطة الأميرية في شؤون القضاء. ويُعد يحيى بن يحيى الليثي من أبرز الشخصيات التي حظيت بمكانة لدى الأمير؛ إذ تذكر الروايات التاريخية أن عبد الرحمن بن الحكم كان يعظمه ويستشيره في اختيار القضاة، مما يعكس تأثير المكانة العلمية والفقهية في بعض القرارات الإدارية والدينية. غير أن هذه المشورة لا تعني انتقال سلطة التعيين الرسمية من الأمير إلى الفقيه، كما لا يجوز تعميم نفوذ يحيى بن يحيى على جميع علماء

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأندلس. وتكشف هذه العلاقة عن تداخل المكانة العلمية بالسلطة السياسية، مع ضرورة التمييز بين النفوذ الشخصي والاختصاص الإداري الرسمي. (ابن حيان، السفر الثاني من كتاب المقتبس، 2003م، ص298–299).

تكشف كتب التراجم الأندلسية عن تنوع الصلات التي جمعت العلماء والفقهاء بالسلطة الأموية خلال عهد عبد الرحمن الأوسط، إذ لم تقتصر مكانة العالم على نشاطه في التعليم والفتيا، بل تولى بعض العلماء وظائف دينية ذات صلة مباشرة بالإمارة. ويورد ابن الفرضي ترجمة إسماعيل بن البشر بن محمد التجيبي، أحد علماء قرطبة، ويذكر أنه كان مفتيًا في أواخر عهد الحكم بن هشام وأوائل عهد عبد الرحمن بن الحكم، وأنه تولى الصلاة للأمير عبد الرحمن. وتُظهر هذه الترجمة تداخل المكانة العلمية مع الوظائف الدينية المرتبطة بالسلطة، كما تؤكد أن الاتصال بالبلاط لم يكن مقتصرًا على شاغلي منصب القضاء. ومع ذلك، فإن تولي الصلاة للأمير لا يثبت بذاته مشاركة الفقيه في اتخاذ القرارات السياسية أو الإدارية؛ ولذلك ينبغي التمييز بين المكانة العلمية والوظيفة الدينية والنفوذ السياسي عند دراسة علاقة العلماء بالحكم. (ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، 1988م، ج1، ص79، ترجمة رقم 209).

4. بيانات المرجع كاملة لقائمة المصادر

ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي. (1408هـ/1988م). تاريخ علماء الأندلس (اعتنى بنشره وتصحيحه السيد عزت العطار الحسيني، الطبعة الثانية، الجزءان الأول والثالم يكن تشجيع العلم والأدب منفصلًا بالضرورة عن سياسة الحكم. فقد تمنح رعاية أهل المعرفة الأمير سمعة حسنة، وتيسر حضور أصحاب الرأي في البلاط، وتدعم مكانة قرطبة بين حواضر الأندلس. ومع ذلك ينبغي التفريق بين رعاية مجلس أو عالم بعينه وبين سياسة عامة للتعليم لم تُثبت أجزاؤها. فالقول بتشجيع الحركة العلمية لا يستلزم افتراض مدارس أو مؤسسات على مثال العصور اللاحقة.

ولما كانت الشرعية في مجتمع الإمارة تتصل بالدين وبأداء الحكم، فإن صلة الأمير بالفقهاء قد تكون وسيلة تقريب أو مشاورة كما قد تكون مجال اختلاف. وهذه الازدواجية هي موضع النظر التاريخي الأهم. فلا تختزل العلاقة بين العلماء والسلطة في التبعية التامة ولا في الاستقلال التام، بل تُدرس من خلال الوقائع الشخصية والقضائية التي حفظتها المصادر.

المطلب الثالث: التقاليد الاجتماعية والثقافة في محيط البلاط

ارتبط اسم زرياب، أبي الحسن علي بن نافع، بالحياة الموسيقية والثقافية في بلاط الأمير عبد الرحمن الأوسط، وقد حفظت المصادر الأندلسية أخبارًا عن مكانته لدى الأمير وما نُسب إليه من تأثير في آداب المجالس وأنماط المعيشة. ويورد المقري في كتابه نفح الطيب روايات تتعلق بما نُسب إلى زرياب من عادات في تصفيف الشعر واختيار الملابس بحسب الفصول، وتفضيل بعض أدوات تقديم الطعام وأساليب إعداده. وتكشف هذه الأخبار عن المكانة التي اكتسبها زرياب في الذاكرة الثقافية الأندلسية، وعن صلة البلاط الأموي برعاية الفنون والعادات المرتبطة بحياة الخاصة. غير أن ورود هذه الروايات في مدونات متأخرة لا يكفي لإثبات انتشار جميع الممارسات المنسوبة إليه بين مختلف فئات المجتمع الأندلسي؛ ولذلك ينبغي التمييز بين ما ترويه المصادر عن ثقافة البلاط وبين التحولات الاجتماعية العامة التي تتطلب شواهد مستقلة. (المقري، نفح الطيب، 1968م، ج3، ص127–128).

من المهم عند استعمال مصطلح التحولات الاجتماعية أن يُحدد نطاقه. فالتحول قد يعني تغير علاقة فئة بالسلطة، أو ظهور عادة في جماعة معينة، أو نمو مدينة، أو انتقال موقع بعض العلماء والتجار. وهذه أمور مختلفة لا يصح جمعها في عبارة عامة ثم نسبتها كلها إلى الأمير. ويبرز في عصره أن تأثير البلاط الثقافي أيسر توثيقًا من ادعاء تبدل شامل في أنماط الحياة اليومية؛ لأن أخبار مجالس الخاصة أوفر من أخبار أكثر السكان.

يمكن النظر إلى حضور الوافدين من المشرق في قرطبة في سياق الاتصال الأوسع بين الأندلس وبلاد الإسلام. وقد نقل القادمون خبرات وعلومًا وعادات، إلا أن كيفية تلقي الناس لها لم تكن واحدة. فالاقتباس الثقافي يتأثر بالمكانة والقدرة المادية والأعراف المحلية، ومن ثم يحتاج الباحث إلى مقارنة مصادر الأدب مع كتب الطبقات والتاريخ قبل تقدير انتشاره.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يترتب على ذلك أن السياسة الأميرية قد تهيئ مجالًا لظهور نمط ثقافي في مركز الحكم دون أن تكون السبب الوحيد لنشأته. وهذه نتيجة تفسيرية أكثر احتياطًا من القول إن الأمير أحدث تحولًا اجتماعيًا عامًا. ففي التاريخ الحضري تتضافر حركة التجارة والصلات العلمية وتنافس النخب وعوامل العمران، ولا يجوز إغفالها لمصلحة تفسير فردي يجعل الحاكم منشئ كل تغير.

المطلب الرابع: المجتمع المحلي وتفاوت نتائج السياسة

تقدم دراسة روجر كولينز للتاريخ السياسي والاجتماعي لشبه الجزيرة الإيبيرية خلال الفترة 796–1031م منظورًا تحليليًا يساعد على فهم العلاقات بين السلطة المركزية والقوى المحلية في الأندلس. ويبين كولينز، عند تناوله عهد عبد الرحمن الأوسط، أن استمرار الاضطرابات في ماردة وطليطلة كشف عن محدودية قدرة السلطة الأميرية على تحقيق استقرار دائم في بعض الأقاليم، رغم الحملات العسكرية والإجراءات الإدارية المتعاقبة. كما يبرز دور القيادات المحلية في استمرار المعارضة، وتأثير الروابط السياسية والاجتماعية في تفاوت استجابة المدن لسلطة قرطبة. وتؤكد هذه القراءة أهمية التمييز بين نجاح التدخل العسكري مؤقتًا وبين استقرار النفوذ السياسي على المدى الأطول، مع ضرورة مراعاة خصوصية كل مدينة عند تفسير نتائج السياسة الداخلية. (Collins, Caliphs and Kings: Spain, 796–1031, 2012, pp. 38–40).

تمثل مواقف المدن الأندلسية من أوامر قرطبة معيارًا مهمًا لاختبار أثر السياسة الداخلية. فإذا تبين أن ولاية ما احتاجت إلى حملات متكررة، فذلك يعني أن قبول السلطة كان محدودًا أو مشروطًا في موضع معين. وإذا ظهرت مدينة أخرى أكثر طاعة، فلا يلزم أن يكون ذلك نتيجة رضا جميع فئاتها؛ إذ قد يرتبط بمصالح قادتها أو بقوة حاميتها. والتاريخ الاجتماعي لا يكتفي باسم المدينة في الخبر، بل يسأل عمن تكلم باسم أهلها ومن بقي خارج الرواية.

لم يكن المجتمع الأندلسي في عهد الإمارة الأموية متجانسًا من حيث الأصول الاجتماعية والانتماءات الدينية والمكانة السياسية؛ فقد ضم العرب والبربر والمولدين وغير المسلمين، إلى جانب فئات اجتماعية ومهنية متفاوتة المصالح والنفوذ. ولم تكن هذه الانتماءات وحدها كافية لتحديد موقع الأفراد والجماعات من السلطة، إذ تداخلت معها روابط الولاء والمكانة الاجتماعية والمصالح المحلية. وتوضح دراسة جيسيكا كوب أن التمييز بين العرب والبربر والمولدين ارتبط بعلاقات اجتماعية وسياسية أكثر تعقيدًا من مجرد الاختلاف في الأصل، وأن النخب الحاكمة ضمت أفرادًا من خلفيات متعددة. ومن ثم، فإن تفسير الاضطرابات الداخلية في عهد عبد الرحمن الأوسط يقتضي النظر في الظروف السياسية والاقتصادية والمحلية لكل واقعة، دون اختزال النزاعات في تفسير عرقي واحد أو إسقاط تصنيفات اجتماعية حديثة على المجتمع الأندلسي. (Coope, The Most Noble of People, 2017, pp. 128–143).

تظهر الصلة بين القرار الإداري والحياة اليومية أحيانًا بطريق غير مباشر. فتعيين الوالي يمكن أن يؤثر في القضاء والأموال، وإقامة الحصن قد تغير طريق الحركة، وتشديد الحراسة قد يبعث الطمأنينة أو الخوف. غير أن إثبات الأثر يختلف عن إمكان حدوثه؛ فمنهج البحث يجعل الأثر المؤكد هو ما وردت عليه قرينة صريحة، ويجعل غيره احتمالًا تفسيريًا يحتاج إلى مزيد من البحث.

وعلى هذا الأساس لا تنتهي الدراسة إلى أن سياسة عبد الرحمن الأوسط أحدثت تحولًا اجتماعيًا متجانسًا في كل الأندلس، بل إلى تفاوت آثارها بحسب المدن والظروف وأدوات تنفيذ الأمر. ولعل هذه النتيجة أبرز ما يميز القراءة المقترحة، لأنها تخرج من الثناء العام أو الذم العام إلى امتحان العلاقة بين السلطة والمجتمع في الوقائع المختلفة.

الخاتمة

تدل الوقائع التي تناولها البحث على تفاوت نفوذ قرطبة بين العاصمة والأقاليم، وعلى تداخل الوسائل الإدارية والعسكرية والثقافية في تدبير شؤون الإمارة. وفي ضوء ذلك تتحدد النتائج الآتية بحسب ما تؤيده أخبار الحوادث والتراجم، دون تعميم ما لا تسنده الشواهد.

أولًا: لم يبدأ الأمير حكمه من فراغ، بل ورث سلطة مستقرة في مركزها نسبيًا مع بقاء منافسات وخصومات إقليمية. ثانيًا: كانت الولاية وأعمال البلاط والشرطة والقضاء والجباية وسائل متداخلة في تدبير شؤون

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحكم، ولا يصح تصويرها في صورة جهاز حديث موحد. ثالثًا: أظهرت اضطرابات طليطلة وغيرها أن القدرة العسكرية لم تكفل وحدها دوام الطاعة المحلية. رابعًا: ارتبطت إجراءات الحراسة والتحصين والبحرية بحاجات الأمن والدفاع، وقد انفتحت آثارها المحتملة على المجتمع والعمران، دون أن يصح تقدير حجم تلك الآثار بغير مصادر مباشرة.

خامسًا: عناية الأمير بالعمران والعلم والأدب تسند وصف قرطبة بأنها مركز نشط في عهده، لكنها لا تجيز تعميم أحوال البلاط على جميع أهل الأندلس. سادسًا: تتفاوت نتائج السياسات بتفاوت الموضع والجماعة، ولذلك لا يُعد الحديث عن تحول اجتماعي واحد شاملًا وصفًا دقيقًا للمدة كلها. سابعًا: تحتاج دعوى الإصلاح الإداري إلى التمييز بين مجرد وقوع التدبير وبين نجاحه، وهو تمييز يسهم في إبراز القيمة التفسيرية للبحث التاريخي.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

[1] ابن حيان القرطبي، أبو مروان حيان بن خلف. (2002م). *السفر الثاني من كتاب المقتبس* (تحقيق محمود علي مكي). الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

[2] ابن عذاري المراكشي. (1983م). *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب* (تحقيق ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال، الطبعة الثالثة، الجزءان الأول والثاني). بيروت: دار الثقافة.

[3] ابن القوطية، محمد بن عمر. (1989م). *تاريخ افتتاح الأندلس* (تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الثانية). القاهرة: دار الكتاب المصري.

[4] ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي. (1408هـ/1988م). *تاريخ علماء الأندلس* (اعتنى بنشره وتصحيحه عزت العطار الحسيني، الطبعة الثانية، الجزءان الأول والثاني). القاهرة: مكتبة الخانجي.

[5] الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح. (1952م). *جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب* (تحقيق محمد بن تاويت الطنجي؛ تقديم محمد زاهد الكوثري). القاهرة: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

[6] ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي. (1985م). *الحلة السيراء* (تحقيق حسين مؤنس، الطبعة الثانية، الجزءان الأول والثاني). القاهرة: دار المعارف.

[7] المقري التلمساني، أحمد بن محمد. (1968م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب* (تحقيق إحسان عباس، الأجزاء 1–8). بيروت: دار صادر.

ثانيًا: الدراسات الحديثة والأجنبية والرسائل الجامعية

[8] زاهر، فاطمة بنت محمد إبراهيم. (1400هـ). *عبد الرحمن الأوسط في الأندلس* رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

[9] Kennedy, H. (1996). *Muslim Spain and Portugal: A political history of al-Andalus*. Longman.

[10] Collins, R. (2012). *Caliphs and kings: Spain, 796–1031*. Wiley-Blackwell. https://doi.org/10.1002/9781118273968

[11] Manzano Moreno, E. (2006). *Conquistadores, emires y califas: Los Omeyas y la formación de al-Andalus*. Crítica.

[12] الوهيبي، علي بن حميد بن حمدون. (2009). *حضارة الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206–238هـ/821–852م)* رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس. https://maqsurah.com/home/item_detail/3414

[13] عبد الرحمن، أمجد عمر حامد. (2011). *رجال البلاط في عهد الأمير عبد الرحمن الثاني «الأوسط» وأثرهم في الدولة (206–238هـ/821–852م)* رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[14] حميد، هدية محمد. (2011). المظاهر الحضارية في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (206–238هـ/821–852م). *آداب الرافدين*، (60)*41*، 419–433. https://doi.org/10.33899/radab.2011.39314

[15] Siham Abufaed Ali Rahoumah. (2026). The Interaction between the Umayyad State and the Normans in Al-Andalus: An Analytical Study of Military, Diplomatic, Economic, and Social Dimensions (138–422 AH / 756–1031 CE). *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies,* 2(3), 840-855. https://doi.org/10.65420/29bgn687

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).